

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2013.

أ.حيطة علي
جامعة الجلفة

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح دور أحد مكونات الإنفاق العام للدولة ونقصد هنا نفقات التجهيز في تحديد معدل التضخم انطلاقاً من دراسات النظرية الاقتصادية، وذلك من خلال تقدير أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم على مستوى الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013. كلمات الدالة: الإنفاق العام، نفقات التجهيز، التضخم، الاقتصاد الوطني، تقدير.

Résumé:

Nous essayons à travers ce document de clarifier le rôle d'une composante importante des dépenses publiques de l'Etat à savoir les dépenses d'Investissements dans la détermination du taux d'inflation, et ce à partir des études de la théorie économique en estimant l'impact des dépenses d'Investissements sur l'évolution du taux d'inflation au niveau de l'économie nationale au cours de la période allant de 1980 à 2013.

Mots clés: Dépenses publiques, Dépenses d'Investissements, Inflation, Economie Nationale, Estimation.

مقدمة:

تسعى السياسات الاقتصادية التي تطبقها دول العالم إلى محاولة زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وذلك من خلال استخدام العديد من الوسائل والأدوات التي تتحكم فيها السلطات المالية والنقدية، والتي تدخل في إطار السياسات النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي، وكذا السياسات المالية التي تتحكم فيها الحكومة.

وفي هذا الإطار تعتمد الحكومات في أداء عملها على تقدير مختلف إيراداتها ونفقاتها بهدف تحسين معيشة مواطنيها وتطوير اقتصادها ليصبح أكثر تنافسية على الصعيد الدولي، وكذلك الوصول إلى مختلف الأهداف المسطرة للموازنة العامة والتي تعبر عن التقسيم السنوي لإيرادات الحكومة ونفقاتها، من هنا فإن النفقات العامة للدولة تمثل أحد أهم وسائل السياسة المالية التي تملكها الحكومة والتي تستطيع من خلالها التأثير على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر.

بالنسبة للاقتصاد الوطني، قامت الجزائر منذ الاستقلال بتطبيق سياسة مالية توسعية في غالب الأحيان من أجل رفع المستوى المعيشي وتحقيق معدلات نمو مقبولة تتيح الوصول إلى تنمية شاملة للبلد، إلا أن هذه الأهداف لم يتم الوصول لها بسبب المعوقات الكثيرة التي لاقتها الحكومة خاصة في جانب ضمان الحصول على مصادر التمويل وزيادة إيرادات الخزينة العمومية، على اعتبار أن أهم الموارد المالية تتأتى من الجباية البترولية.

وقد كان للنفقات العامة في الجزائر تأثير كبير على الاقتصاد الوطني على مر السنين، على اعتبار أن الحكومات المتوالية أولت اهتماما كبيرا بتحفيز حركية الاقتصاد الوطني عن طريق ضخ الأموال في الدائرة الاقتصادية، سواء بالتدعيم المباشر للسلع الاستهلاكية والمؤسسات الاقتصادية الوطنية، بالإضافة إلى دعم مختلف سياسات التشغيل، دون أن ننسى الإنفاق على إنشاء مختلف الهياكل القاعدية الخاصة بالطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

وهنا تشير الدراسات إلى أن زيادة النفقات العامة وبمستويات وبنسب كبيرة تؤدي في كثير من الدول إلى التأثير على معدل التضخم، حيث أن الزيادة تكون محسوسة وتتوافق في كثير من الأحيان مع الزيادة في حجم النفقات العامة. من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها توضيح مدى تأثير أحد مكونات الأساسية للنفقات العامة وهو نفقات التجهيز أو النفقات الرأسمالية على أحد أهم الظواهر النقدية التي تعرفها الاقتصاديات الوطنية وهو معدل التضخم، لتكون دراستنا مبنية على معطيات تطور كل من معدل التضخم ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة وهل هناك علاقة سببية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم في الجزائر، لتكون إشكالية هذه الورقة محتواة في السؤال التالي: ماهو أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم؟

ولمناقشة هذا الموضوع، في إطار هذه الورقة البحثية، سنتناول ماهية النفقات العامة، أهميتها، أسباب تزايدها، وآثارها، ثم نستعرض ماهية التضخم، لنصل بعد ذلك إلى تقدير أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال المعطيات السنوية لنحاول الإجابة وفهم سلوك ظاهرة التضخم في الجزائر.

1. مفهوم الموازنة العامة للدولة:

إن الموازنة العامة تعبر عن ذلك البيان الذي يوضح إيرادات ونفقات الحكومة خلال السنة المالية، حيث تمثل فيه النفقات العامة أحد أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتنقسم النفقات العامة إذا أُخذَ في الاعتبار التقسيم حسب المعيار الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

تعريف الميزانية العامة: توجد العديد من التعريفات التي تخص مفهوم الميزانية العامة، نأخذ منها أن الميزانية العامة هي:

1- " تلك الصيغة التي بموجبها تقدر الدولة أعباءها ومواردها، ويقرها البرلمان من خلال قانون المالية الذي

يصادق عليه مع بداية كل سنة مالية، ويعبر فيها عن الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة".

2- " بيان الإيرادات والنفقات العامة خلال الدورة المالية"

3- "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن السنة المقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق"

بالتالي فإن الميزانية العامة عبارة عن توقع لنفقات الدولة وإيراداتها للسنة المالية المقبلة وإجازتها من طرف الهيئة التشريعية، وتعتبر عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لعمل الحكومة خلال نفس السنة المالية.

الإيرادات العامة:

هي مجموع الأموال التي تجمعها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة، والإيفاء بالحاجات العامة، وتعتبر مكون هام في الموازنة العامة، وفي السياسة المالية للدولة، وتتأتى إيرادات الميزانية من مختلف الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية كعائدات أرباح المؤسسات الاقتصادية العمومية أو عوائد اكتتاب الحكومة في بعض أسهم أو سندات المؤسسات في الخارج في إطار السياسة الاستثمارية للدولة في الخارج وتنوع مصادر الدخل.

وتعتبر الإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، وهي الأداة التي توزع بها الدولة الأعباء العامة وفق مبدأ العدالة والمساواة.

II. النفقات العامة:

أ. تعريفها: هناك العديد من تعريفات النفقات العامة، يمكن أن نذكر من بينها ما يلي:

- تعبر النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة¹.

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

- النفقات العمومية هي تلك المبالغ التي تخصصها الهيئات العامة أو أشخاص القانون العام لسد حاجيات عامة منها ما يتعلق بنفقات التسيير ومنها ما يتعلق بنفقات التجهيز.

وبالتالي فالنفقة العامة تعني تخصيص مبلغ مالي من حسابات الدولة (الخزينة العمومية) قصد تسيير المصالح الحكومية وتحسين ظروف الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف تحقيق منفعة عامة.

ب. مفهومها:

إن الهدف من النفقات العامة تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة العامة المنتفعين منها مع وجوب تحقيق شرط الاقتصاد فيها، ولذلك تلجأ الحكومة إلى تطبيق طرق ومناهج للرقابة تعمل على ضمان توجيه النفقات العمومية نحو الأبواب ذات المصلحة العامة للأفراد في المجتمع دون إسراف أو تبذير، وبالتالي الوصول إلى الإنفاق الرشيد الحامل للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

ويعني تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة من النفقة العامة في المجتمع زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وتقليل التباين بين مداخيل الأفراد في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، وهما عاملان يقتضيان زيادة حجم الدخل الوطني عن طريق زيادة وتنظيم الإنتاج من طرف الدولة، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد سواء بصفتهم عناصر إنتاج أو بسبب الإعانات التي تمنحها الدولة لصالحهم، وهو ما يقلل من التباين في مداخيل أفراد المجتمع ما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي.

إن تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة من النفقة العامة لا يعني أبداً عدم الاقتصاد فيها، بمعنى تطبيق قاعدة ترشيد الإنفاق العام من دون التأثير على نوعية المنفعة المقدمة، فالإسراف في إنفاق الأموال العمومية سيؤدي إلى الغش الضريبي أو عدم دفع الضريبة².

وتقضي هذه القاعدة صرف الأموال العمومية في الأولويات ومساعدة الفئات المعوزة، إلا أن هناك نفقات عامة تعود على الدولة بالنفع حيث أنها تساهم في زيادة دخل الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي لها والوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، هذه النفقات يجب تعزيز وتنشيط قيمتها، ونقصد بهذه النفقات نفقات الدولة في المشاريع الاستثمارية من خلال خلق المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا خلق المؤسسات الاقتصادية العمومية.

إن الوصول إلى أقصى منفعة ممكنة مع تحقيق الترشيح النفقات العمومية لا يكونان فاعلين إلا إذا كان هناك رقابة على النفقات العامة في كل مراحل الإنفاق، أي:

أولاً: قبل اعتماد قانون المالية، أين يقوم البرلمان برقابة مشروع قانون المالية المقدم من طرف الحكومة من خلال مناقشة كل بنوده وتصويب كل انحراف عن النفقة العامة؛

ثانياً: بعد اعتماد قانون المالية، وذلك عند صرف مختلف الاعتمادات المالية للقطاعات، حيث تخضع لقواعد محاسبية صارمة للرقابة، وتقوم بها هيئات خاصة نص عليها القانون، كالمراقب المالي؛

ثالثاً: بعد أداء النفقة، يأتي دور الرقابة التي يقوم بها مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية من أجل تحديد أوجه صرف الاعتمادات وفق ما نص عليه قانون المالية، ومدى التسيير العقلاني للأموال العمومية.

ويعتمد أثر النفقة العامة في الاقتصاد والمجتمع على عوامل عديدة تتمثل أساساً في³:

- **مدى دور الدولة في تنشيط الاقتصاد،** حيث أن الدولة المحايدة في النشاط الاقتصادي يكون دورها محايد في النفقات العامة، أي أنه لا يترتب عليها أي تأثير على النشاط الاقتصادي، ويبقى الدور الكامل للسوق الحرة، ومعنى ذلك أن الدولة تقوم بمهام الدولة الحارسة من توفير الأمن والعدالة وفرض النظام، دون أن تكون النفقات العامة أداة من أدوات

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

السياسة الاقتصادية؛ أما الدولة الفاعلة والمتدخلة فإنها تقوم بزيادة نفقاتها أفقياً ورأسياً بحيث تقوم بأداء وظائف كثيرة تعمل على زيادة النفقات العمومية، حتى أصبحت هذه الأخيرة أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية من أجل ضمان النمو والاستقرار الاقتصاديين؛

• **القدرة المالية للدولة**، بمعنى مدى قدرة الدولة على توفير الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، هذه الإيرادات هي شرط أساسي لتحسين أداء الدولة وتدخّلها في مختلف النشاطات؛

• **حالة الاقتصاد الوطني**، نقصد مستوى النشاطات الاقتصادية، ذلك أن هناك علاقة عكسية بين مستوى النشاطات الاقتصادية وبين الحاجة للنفقات العامة، فانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في حالة الكساد يستوجب تطبيق سياسة توسعية من طرف الدولة ما يترجم بزيادة في النفقات العامة وبالعكس في حالة التوسع الاقتصادي حين تكون هناك حالة تضخم تستوجب تقليل النفقات العامة من أجل تخفيض الطلب الكلي على العرض الكلي لامتصاص القوة الشرائية الفائضة لكبح التضخم ومعالجته؛

• **درجة المنفعة المرجوة** من النفقة في حد ذاتها، أي أن تحقيق النفقة يأتي من خلال تحقيق أكبر منفعة عامة ممكنة بأقل نفقة عامة ممكنة.

ج. تقسيمات النفقة العامة:

مع زيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها زادت أهمية النفقات العامة وكيفية استخدامها كمحرك اقتصادي هام، وقد أخذت الدراسات الأكاديمية على عاتقها تحليل هذه النفقات من خلال تقسيم عمليات النفقات العامة التي توضح اتجاه نشاط الدولة، بالإضافة إلى تشعب تدخل الدولة مع الزيادة المطردة للنفقات العامة وتعدد أوجهها وأهدافها.

إن أهمية تقسيم النفقات العامة ترجع إلى أنها تخدم أغراض كثيرة، ويتم تصنيف التقسيمات إلى فئتين الأولى علمية والثانية عملية⁴، حيث تضم الفئة الأولى معايير كثيرة منها: معيار تكرار النفقة (عادية وغير عادية)، المعيار العضوي (النفقات المركزية والنفقات المحلية)، ... ، أما تقسيمات الفئة الثانية فتضم معايير أخرى منها: التقسيم الإداري (حسب الوزارات، حسب طبيعة الاعتمادات)، التقسيم الوظيفي (النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية)، التقسيم الاقتصادي (نفقات التسيير، نفقات التجهيز، نفقات خدمة الدين العام، الإعانات)، وسنحاول شرح نفقات التسيير ونفقات التجهيز باعتبار أن هذا التقسيم يعتبر من أهم تقسيمات النفقة العامة والتي تفسر كثيراً أثر النفقة العامة على الاقتصاد الوطني:

• **نفقات التسيير**: ويقصد بها النفقات الضرورية التي تضمن سير الجهاز الإداري للدولة بصورة مستمرة مع العلم أن هذا النوع يعمل على إبقاء نشاط الهياكل بحيث تظهر هذه النفقات في ميزانية الدولة وحسب كل دائرة وزارية؛

• **نفقات التجهيز**: أو **النفقات الرأسمالية**: هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في إنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الأصلية، وأهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافاً لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء؛

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

- **الإعانات:** تتمثل في إعانات بعض الصناعات الوطنية الناشئة لصمودها أمام منافسة السلع الأجنبية، كما تعطى للأفراد والهيئات التي تقوم بأعمال ذات منفعة عامة؛
- **نفقات خدمة الدين العام:** وهي بالأساس نفقات سداد القروض العامة الداخلية أو الخارجية، سواء تعلق الأمر بأصل الدين أو بالفوائد المترتبة عن الديون.

د. أسباب تزايد النفقات العامة:

يعتبر تزايد قيمة النفقات العامة في موازنات الدول إشكال كبير يجب حلُّه، خاصة إذا كانت إيرادات الحكومة قليلة وغير متحكم فيها بالشكل الذي يضمن تدفقها بمستويات تغطي نسبة الزيادة في النفقات العامة. وتتعدد أسباب زيادة النفقات العامة فهناك أسباب اقتصادية كحالات الرواج الاقتصادي أو الكساد، وهناك الأسباب الاجتماعية كزيادة عدد السكان والتي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة الخاصة بضمان الصحة والتعليم والنقل، كما أن هناك أسباب إدارية⁵ ناتجة عن مثلاً زيادة عدد الموظفين واستخدام ملحقات الوظائف العامة وغيرها، أضف إلى ذلك الأسباب المالية التي تتمثل أساساً في سهولة اقتراض الحكومة لزيادة إيراداتها العامة، وفي الأخير هناك الأسباب السياسية التي تتعلق مثلاً بمختلف النفقات الخاصة بدعم الأحزاب وكذا زيادة نفقات الممثلات الدبلوماسية أو الإنفاق في إطار التعاون الدولي.

ه. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة وسيلة أساسية تلجأ إليها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية، فمن جهة نجد أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي أو زيادة حجم القروض العمومية⁶ لضمان تمويل تلك الزيادات في النفقات العمومية، ومن جهة أخرى تؤثر النفقات العامة في زيادة الإنتاج الوطني والاستهلاك وكذلك الأسعار، وتختلف هذه الزيادات من حيث تحققها فمنها ما يتحقق على المدى القصير ومنها ما يتحقق على المدى الطويل، وتفسير ذلك أساساً أن هذه الزيادات تؤثر على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ما يؤدي إلى التأثير على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها. وتؤثر النفقات العامة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني حيث تعمل على رفعها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني وكذا الدخل الوطني، فمثلاً النفقات الاستثمارية - نفقات التجهيز - تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تعمل على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني، والتي تقوم بها الدولة بشكل مباشر أو بمنح الإعانات الاقتصادية للمؤسسات العامة أو الخاصة⁷.

كما تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر في الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في شكل أجور ومعاشات لكل موظفيها والعاملين لديها في مختلف الهيئات المحلية والمركزية والتي يتحول غالبها إلى استهلاك مباشر عند شراء مختلف حاجيات الموظفين والعمال، بالإضافة إلى ذلك نجد استهلاك الدولة عن طريق مختلف السلع والخدمات التي تقتنيها لضمان سير عملها كصيانة المباني الخاصة بها وشراء الأجهزة والآلات والمواد اللازمة للإنتاج العمومي وكل ما يتعلق بضمان أداء الوظائف العامة للمصالح الحكومية والوزارات... إلخ.

وتتأثر الأسعار بشكل مباشر وغير مباشر من جراء سياسات الإنفاق العام الذي تنتهجه الدولة، على اعتبار أن المحدد الرئيسي للأسعار هو محصلة قوى العرض والطلب في السوق، ولهذا اعتبرت الدول النفقات العامة كوسيلة قوية للتثبيت الاقتصادي، حيث يترتب على الإنفاق العام الموجه للمشاريع الإنتاجية زيادة كميات السلع المنتجة، مما ينجر عنه انخفاض

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

في الأسعار، وعلى العكس في حالة توجيه الإنفاق العام للمشاريع الاستهلاكية أين تترجم بزيادة في الطلب على السلع من دون أن تُقابل ذلك زيادة في الإنتاج ما يترتب عليه ارتفاع الأسعار.

III. مفهوم التضخم:

أ- تعريفه: بشكل عام تعرف التضخم على أنه "الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة أي تزايد المستوى العام للأسعار"⁸، بالتالي فالتضخم يرتبط بارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد بصورة مستمرة ولفترة طويلة بحيث يؤثر في ميزانية الأفراد ويساهم في انخفاض القوة الشرائية لديهم.

• **تعريف التضخم في النظرية النقدية:** "هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار" أي أن ظاهرة التضخم سببها الزيادة في كمية النقد المتداول⁹؛

• **تعريفه وفق نظرية الطلب والعرض:** يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، ما ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع تعذر زيادة العرض في السوق؛

• **تعريف كيتل للتضخم:** هو "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".

ب- **أسباب التضخم:** التضخم هو انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية على المستوى الكلي أو الجزئي، وينتج عن تفاعل عدة عوامل يجب تحديدها ومعرفة العلاقة بينها، وهناك الكثير من النظريات التي حاولت تفسير أسباب التضخم، فمنها ما يؤكد على أن السبب هو جانب الطلب الكلي والمتمثل بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتيرة لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي، ومنها ما يفسر التضخم بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني وما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، ومنها ما يفسر سبب التضخم على أن جانب العرض والتكاليف هو المسبب الرئيسي للتضخم فارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، وزيادة الأجور التي تطالب بها النقابات وتحقيق معدلات عالية من الأرباح خاصة في حالة الاحتكار، ما يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

ت- **آثار التضخم:** يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية في المجتمع، كما يؤثر سلبا في اتجاهات الاستثمار الوطني حيث تتجه الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية دون القطاعات الإنتاجية التي تعتبر أساس التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة النقود داخليا وخارجيا والدخول النقدية بخاصة لأصحاب الدخل الضعيفة وبالتالي تدهور المستوى المعيشي للأفراد وانخفاض معدلات الادخار.

IV. دراسة أثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2013

محاولة منا لدراسة أثر النفقات العامة على التضخم، سنقوم بإدخال نفقات التجهيز كمتغير مستقل، ومعدل التضخم كمتغير داخلي وفقا للنموذج التالي:

$$l\ln f_t = a_0 + a_1 \lg 2_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$\lg 2_t$: يمثل لوغاريتم نفقات التجهيز في الفترة t ، وهو يمثل المتغير المستقل في النموذج.

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

$ltinf_t$: يمثل لوغاريتم معدل التضخم في الفترة t .

مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية وتشمل الفترة من 1980 إلى 2013 مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم.

A. تقدير العلاقة بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم

أ- دراسة السببية: لدراسة السببية بين متغيري الدراسة لابد أن نتأكد من استقراريهما (متغيري الدراسة)، لذلك نقوم باختبار ديكي-فولر Dickey-Fuller على المتغيرين $ltinf_t$ و $lg2_t$:

أ-1: اختبار استقرارية المتغيرين $ltinf_t$ و $lg2_t$

سوف نقوم في هذه المرحلة دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بتحليل التقليدي، دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية (Tests des racines unitaires)، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF^{10} لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير p "باستعمال معيار AIC و SCH "¹¹، وبالاكتفاء على النموذج المناسب من بين النماذج المقطرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم 01 فيما يخص المتغيرات ($ltinf_t$ و $lg2_t$) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلتين (المتغيرتين)، كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) في السلسلتين، في حين أن هذه الأخيرة المتغيرتين ($ltinf_t$ و $lg2_t$) تحوي الجذر الأحادي حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5 %، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين ($ltinf_t$ و $lg2_t$) مستقرتين حيث أن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5 % في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولر الموسعة أي أن السلتين ($ltinf_t$ و $lg2_t$) من نوع $I(1)$.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) للاستقرارية

- بالنسبة للمتغيرة $lg2_t$:

Modèle(3)

Null Hypothesis: LG2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Fixed)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.127858	0.1189
Test critical values:	1% level		-4.309824	
	5% level		-3.574244	
	10% level		-3.221728	
*MacKinnon (1995) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LG2) Method: Least Squares Date: 05/13/16 Time: 11:24 Sample (adjusted): 1985 2013 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG2(-1)	-0.772128	0.246855	-3.127858	0.0049
D(LG2(-1))	0.379822	0.180057	2.109455	0.0465
D(LG2(-2))	0.408615	0.188271	2.170356	0.0410
D(LG2(-3))	0.499806	0.197337	2.532758	0.0190
D(LG2(-4))	-0.074459	0.214424	-0.347251	0.7317
C	7.322948	2.286118	3.203225	0.0041
@TREND("1980")	0.120338	0.038682	3.110905	0.0051
R-squared	0.510880	Mean dependent var		0.131869
Adjusted R-squared	0.377484	S.D. dependent var		0.243028
S.E. of regression	0.191748	Akaike info criterion		-0.258764
Sum squared resid	0.808881	Schwarz criterion		0.071273
Log likelihood	10.75208	Hannan-Quinn criter.		-0.155401
F-statistic	3.829790	Durbin-Watson stat		1.897289
Prob(F-statistic)	0.009141			

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

Modèle(2)

Null Hypothesis: LG2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.277742	0.9167
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:25
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG2(-1)	-0.008945	0.032208	-0.277742	0.7837
D(LG2(-1))	0.101133	0.183301	0.551732	0.5865
D(LG2(-2))	0.085056	0.184175	0.461821	0.6485
D(LG2(-3))	0.115861	0.180707	0.641155	0.5278
D(LG2(-4))	-0.533285	0.182658	-2.919576	0.0077
C	0.287368	0.391988	0.733105	0.4709
R-squared	0.295718	Mean dependent var		0.131869
Adjusted R-squared	0.142613	S.D. dependent var		0.243028
S.E. of regression	0.225032	Akaike info criterion		0.036842
Sum squared resid	1.164705	Schwarz criterion		0.319731
Log likelihood	5.465791	Hannan-Quinn criter.		0.125439
F-statistic	1.931471	Durbin-Watson stat		1.992248
Prob(F-statistic)	0.127897			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية

Modèle(1)

Null Hypothesis: LG2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.767044	0.9978
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:25
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG2(-1)	0.014352	0.005187	2.767044	0.0107
D(LG2(-1))	0.088015	0.180659	0.487187	0.6305
D(LG2(-2))	0.071970	0.181533	0.396458	0.6953
D(LG2(-3))	0.107413	0.178593	0.601443	0.5532
D(LG2(-4))	-0.546506	0.180005	-3.036055	0.0057
R-squared	0.279261	Mean dependent var		0.131869
Adjusted R-squared	0.159137	S.D. dependent var		0.243028
S.E. of regression	0.222853	Akaike info criterion		-0.009025
Sum squared resid	1.191921	Schwarz criterion		0.226715
Log likelihood	5.130866	Hannan-Quinn criter.		0.064806
Durbin-Watson stat	1.968869			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية

Modèle(3)

Null Hypothesis: D LG2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.839438	0.0286
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D LG2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:26
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D LG2(-1)	-1.261663	0.328606	-3.839438	0.0008
D(D LG2(-1))	0.354598	0.286793	1.236425	0.2288
D(D LG2(-2))	0.431916	0.239596	1.802685	0.0846
D(D LG2(-3))	0.541863	0.180771	2.997514	0.0064
C	0.178278	0.109897	1.622231	0.1184
@TREND("1980")	9.43E-05	0.005055	0.018650	0.9853
R-squared	0.595027	Mean dependent var	-0.007107	
Adjusted R-squared	0.506990	S.D. dependent var	0.321026	
S.E. of regression	0.225407	Akaike info criterion	0.040175	
Sum squared resid	1.168594	Schwarz criterion	0.323064	
Log likelihood	5.417459	Hannan-Quinn criter.	0.128772	
F-statistic	6.758792	Durbin-Watson stat	1.989091	
Prob(F-statistic)	0.000521			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية

Modèle(2)

Null Hypothesis: D LG2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.957179	0.0051
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D LG2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:28
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D LG2(-1)	-1.260818	0.318615	-3.957179	0.0006
D(D LG2(-1))	0.354061	0.279342	1.267485	0.2171
D(D LG2(-2))	0.431626	0.234061	1.844074	0.0776
D(D LG2(-3))	0.541662	0.176653	3.066256	0.0053
C	0.179946	0.062505	2.878882	0.0083
R-squared	0.595021	Mean dependent var	-0.007107	
Adjusted R-squared	0.527525	S.D. dependent var	0.321026	
S.E. of regression	0.220663	Akaike info criterion	-0.028775	
Sum squared resid	1.168611	Schwarz criterion	0.206966	
Log likelihood	5.417240	Hannan-Quinn criter.	0.045056	
F-statistic	8.815592	Durbin-Watson stat	1.989512	
Prob(F-statistic)	0.000158			

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

Modèle(1)

Null Hypothesis: D LG2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.392873	0.0186
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D LG2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:28
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D LG2(-1)	-0.570018	0.238215	-2.392873	0.0245
D(D LG2(-1))	-0.160818	0.243862	-0.659461	0.5156
D(D LG2(-2))	0.068838	0.224156	0.307098	0.7613
D(D LG2(-3))	0.338074	0.183959	1.837671	0.0780
R-squared	0.455169	Mean dependent var	-0.007107	
Adjusted R-squared	0.389790	S.D. dependent var	0.321026	
S.E. of regression	0.250772	Akaike info criterion	0.198900	
Sum squared resid	1.572170	Schwarz criterion	0.387492	
_log likelihood	1.115951	Hannan-Quinn criter.	0.257965	
Durbin-Watson stat	1.800844			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية

- بالنسبة للمتغيرة $ltinf_t$:

Modèle(3)

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.864831	0.1862
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.426437	0.148853	-2.864831	0.0075
C	1.140041	0.477333	2.388356	0.0234
@TREND("1980")	-0.021453	0.015118	-1.419045	0.1662
R-squared	0.215169	Mean dependent var	-0.032527	
Adjusted R-squared	0.162847	S.D. dependent var	0.805208	
S.E. of regression	0.736734	Akaike info criterion	2.313327	
Sum squared resid	16.28329	Schwarz criterion	2.449373	
Log likelihood	-35.16990	Hannan-Quinn criter.	2.359102	
F-statistic	4.112396	Durbin-Watson stat	2.207436	
Prob(F-statistic)	0.026402			

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

Modèle(2)

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.452434	0.1360
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.330508	0.134767	-2.452434	0.0200
C	0.593610	0.286653	2.070831	0.0468
R-squared	0.162489	Mean dependent var		-0.032527
Adjusted R-squared	0.135472	S.D. dependent var		0.805208
S.E. of regression	0.748682	Akaike info criterion		2.317687
Sum squared resid	17.37627	Schwarz criterion		2.408385
Log likelihood	-36.24184	Hannan-Quinn criter.		2.348204
F-statistic	6.014434	Durbin-Watson stat		2.292628
Prob(F-statistic)	0.020018			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقاً من المعطيات الأصلية

Modèle(1)

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.273472	0.1827
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.081941	0.064344	-1.273472	0.2120
R-squared	0.046633	Mean dependent var		-0.032527
Adjusted R-squared	0.046633	S.D. dependent var		0.805208
S.E. of regression	0.786209	Akaike info criterion		2.386647
Sum squared resid	19.77999	Schwarz criterion		2.431995
Log likelihood	-38.37967	Hannan-Quinn criter.		2.401905
Durbin-Watson stat	2.603283			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقاً من المعطيات الأصلية

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

- بالنسبة للمتغيرة $D1tinf_t$:

Modèle(3)

Null Hypothesis: D1TINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.975298	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D1TINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D1TINF(-1)	-1.393537	0.174732	-7.975298	0.0000
C	-0.089817	0.294273	-0.305215	0.7624
@TREND("1980")	0.002397	0.014875	0.161162	0.8731
R-squared	0.686988	Mean dependent var	-0.044914	
Adjusted R-squared	0.665401	S.D. dependent var	1.341714	
S.E. of regression	0.776108	Akaike info criterion	2.420009	
Sum squared resid	17.46796	Schwarz criterion	2.557422	
Log likelihood	-35.72015	Hannan-Quinn criter.	2.465558	
F-statistic	31.82415	Durbin-Watson stat	1.961484	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية

Modèle(2)

Null Hypothesis: D1TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.109088	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D1TINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D1TINF(-1)	-1.392237	0.171688	-8.109088	0.0000
C	-0.047861	0.134953	-0.354649	0.7253
R-squared	0.686708	Mean dependent var	-0.044914	
Adjusted R-squared	0.676265	S.D. dependent var	1.341714	
S.E. of regression	0.763405	Akaike info criterion	2.358405	
Sum squared resid	17.48360	Schwarz criterion	2.450013	
Log likelihood	-35.73447	Hannan-Quinn criter.	2.388770	
F-statistic	65.75731	Durbin-Watson stat	1.961936	
Prob(F-statistic)	0.000000			

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

Modèle(1)

Null Hypothesis: D1TINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.224967	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D1TINF)
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D1TINF(-1)	-1.392073	0.169250	-8.224967	0.0000
R-squared	0.685395	Mean dependent var		-0.044914
Adjusted R-squared	0.685395	S.D. dependent var		1.341714
S.E. of regression	0.752563	Akaike info criterion		2.300088
Sum squared resid	17.55690	Schwarz criterion		2.345893
Log likelihood	-35.80141	Hannan-Quinn criter.		2.315271
Durbin-Watson stat	1.954028			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقاً من المعطيات الأصلية.

أ-2: اختبار السببية بين متغيري الدراسة $D1lg2_t$ و $D1lnt_t$

تسمح لنا دراسة السببية¹² الموجودة بين المتغيرتين بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وذلك بمعرفة أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم من خلال قيمة إحصائية فيشر المبينة في الجدول رقم(02):

الجدول رقم(02): نتائج اختبار السببية لقرانجر(Granger)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/08/16 Time: 07:19

Sample: 1980 2013

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D1TINF does not Granger Cause D1LG2	32	0.26911	0.6079
D1LG2 does not Granger Cause D1TINF		4.43525	0.0440

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقاً من المعطيات الأصلية

نرفض عدم وجود السببية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم عند مستوى معنوية 5%، حيث أن نفقات التجهيز تساهم بشكل جيد في تفسير معدل التضخم $F=0.26$ (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.04 وهو أقل من 0,05) وهذا يعني أن التغير في نفقات التجهيز يسبب تغيير في معدل التضخم والعكس غير محقق، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

بعد هذا، سنقوم بمحاولة تقدير العلاقة بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم في المدى الطويل بعد أن نتأكد من وجود علاقة التكامل المتزامن بين متغيري الدراسة.

B. اختبار علاقة التكامل المتزامن

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلسلتين الزمنية واستخلصنا أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى (1) I ، وبالتالي فإن السلسلتين ($lg2_t$ و $ltinf_t$) تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينهما، لذا سوف نقوم باختبارها استعمال اختبار جوهانسون (Johansen)¹³:

الجدول رقم(03): نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن

Date: 05/08/16 Time: 07:26
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LG2 LTINF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.339829	19.51370	29.79707	0.4565
At most 1	0.160003	6.225514	15.49471	0.6689

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقاً من المعطيات الأصلية

يشير الجدول رقم(03) إلى نتائج اختبار جوهانسون، والذي يبين لنا عدم وجود متجه التكامل المشترك عند مستوى معنوية 1% و 5% أي نقبل الفرضية H_0 لأن إحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5%. بما أن السلسلتين ليستا في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

C. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR".

قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي "VAR" بين المتغيرتين ($ltinf_t$ و $lg2_t$)، حيث استخدمنا هنا المتغيرتين المستقرتين ($D1ltinf_{it}$ و $D1lg2_{it}$)، حيث أخذنا التفاضل الأول للسلسلتين. نكتب نموذج الانحدار الذاتي "VAR" كما يلي:

$$D1ltinf_t = a_1 D1ltinf_{t-1} + a_2 D1lg2_{t-1} + \varepsilon_{it}$$

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/09/16 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	D1TINF	D1LG2
D1TINF(-1)	-0.374673 (0.16629) [-2.25314]	0.033603 (0.05799) [0.57943]
D1LG2(-1)	0.719985 (0.47795) [1.50639]	0.375029 (0.16669) [2.24991]
R-squared	0.204775	-0.147776
Adj. R-squared	0.178268	-0.186035
Sum sq. resids	16.32228	1.985220
S.E. equation	0.737615	0.257243
F-statistic	7.725182	-3.862493
Log likelihood	-34.63475	-0.925935
Akaike AIC	2.289672	0.182871
Schwarz SC	2.381280	0.274479
Mean dependent	-0.047031	0.137214
S.D. dependent	0.813700	0.236208
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.035146
Determinant resid covariance		0.030890
Log likelihood		-35.17501
Akaike information criterion		2.448438
Schwarz criterion		2.631655

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews8 انطلاقا من المعطيات الأصلية.

ومن خلال ما سبق، نستطيع استنتاج مايلي:

- الاختبار الاقتصادي:

- هناك علاقة سلبية تربط التضخم بقيمته السابقة، حيث وردت مرونة التضخم المؤخرة لسنة واحدة سالبة (-0.374) ما يدل على العلاقة العكسية التي تربط التضخم بقيمته الماضية، أي كلما ارتفع معدل تضخم السنة الماضية بـ 1% يتراجع معدل التضخم للسنة الحالية بـ 0.374% ، وتفسير العلاقة العكسية ناتج عن مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتدخل عن طريقها الحكومة لتعديل بعض الاختلالات الموجودة.
- هناك علاقة ايجابية تربط التضخم بنفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة، حيث جاءت مرونة نفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة موجبة (0.719) ما يعني وجود علاقة طردية بين التضخم ونفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة، أي أن زيادة نفقات تجهيز السنة الماضية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الخاص بالسنة الحالية بـ 0.71%.

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

- الاختبار الإحصائي:

- معنوية النموذج الكلية مقبولة حيث جاءت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة ($7.725 = F_{stat} < F_{tab} = 3.10$)، وعلى ذلك يمكن اعتبار المعادلة الشارحة للتضخم مقبولة إحصائياً عند مستوى المعنوية 5 %؛
- نقبل معنوية كل من معلمة متغيرة معدل التضخم ومعلمة نفقات التجهيز؛
- من خلال القيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.20$) يمكن القول أن: 20% فقط من تغيرات معدل التضخم مشروحة بقيمتها السابقة وقيم المؤخرة لنفقات التجهيز، والباقي (80%) قد يعود لأخطاء التقدير وإلى المتغيرات الأخرى التي لم تدرج في هذا النموذج وتؤثر على معدل التضخم كسعر الصرف مثلاً.

خاتمة:

تعتبر النفقات العامة من أهم الوسائل التي تتيح للدولة والحكومات التحكم في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق زيادتها أو تخفيضها تبعاً للحاجة ووفق قدرتها على ضمان التمويلات اللازمة لمثل هذه النفقات، خاصة إذا كانت نسب الزيادة كبيرة، وهو ما يؤثر في كل المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني كما أشرنا إليه في السابق، حيث أن كل من الاستهلاك، الاستثمار، الادخار وحتى الأسعار تتأثر تبعاً لتغيرات قيمة النفقات العامة.

وبما أن نفقات التجهيز العمومية هي جزء من النفقات العامة فإنها تؤدي إلى التأثير على الاقتصاد بشكل مباشر، فهي تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تعمل على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار، وتتمثل نفقات التجهيز في كل السلع الرأسمالية التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات وتساهم في تسهيل معيشة الأفراد وتعمل على تيسير أداء الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج وتحسين المناخ الاستثماري.

إلا أن هذه التأثيرات الإيجابية ليست هي الوحيدة لزيادة النفقات العامة بشكل عام ونفقات التجهيز بشكل خاص، حيث أن هناك نزعاً نحو زيادة معدلات التضخم يمكن أن تلاحظ في الاقتصاد الوطني، من هنا حاولنا دراسة أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1980-2013 وتحصلنا على النتائج التالية:

- تزايد في الإنفاق العام من سنة لأخرى، خاصة مع بداية الألفية الجديدة بسبب انتعاش أسعار المحروقات، حيث يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في نفقات التسيير، وتطور ملحوظ في نفقات التجهيز من أجل تعويض البنية التحتية المتهاكلة وتحسين المناخ المعيشي للأفراد والاستثماري للمؤسسات الاقتصادية لزيادة الإنتاج؛
- يلاحظ تذبذب في تطور معدل التضخم، إلا أنه كانت هناك دائماً زيادة في هذا المعدل. بمعنى أن الأسعار كانت في تزايد من سنة لأخرى؛
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه. بمفهوم "Granger" من نفقات التجهيز نحو التضخم، أي أن نفقات التجهيز تؤثر في المدى القصير على معدلات التضخم؛
- العلاقة الإيجابية التي تربط معدل بنفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة موجبة (0.719) ما يعني وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، أي أن زيادة نفقات التجهيز السنة الماضية بـ 1 % يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الخاصة بالسنة الحالية بـ 0.71 %، وهذا ما يفسر تطور نفقات التجهيز وما صاحبه من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة الدراسة؛

أثر الإنفاق العام على معدل التضخم

- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم للسنة t ومعدل التضخم للسنة السابقة وهو ما يفسر السياسة التي تنتهجها الدولة لتعديل بعض الاختلالات؛

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل لها، تبين أن السياسات المالية المنتهجة من قبل الحكومات الجزائرية المتتالية والتي تعتبر ذات طابع كيتزي بسبب رفع الإنفاق العام من أجل زيادة عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها الأثر المرغوب، ويرجع هذا أساساً إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فبالرغم من الموارد المالية الضخمة التي صرفت خلال فترة الدراسة لم تستطع المؤسسات الاقتصادية زيادة إنتاجها لتوافق زيادة الطلب الكلي الذي نتج عن تزايد النفقات العامة بكل أشكالها، بل تحولت أغلب هذه المبالغ إلى استيراد السلع وإنشاء الهياكل القاعدية.

المراجع

- 1- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 2- أعمار يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة)، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 3- محمد باهر عتل، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، ط 3، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998.
- 4- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، OPU، الجزائر.
- 5- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2010.
- 6- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 7- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 8- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 9- REGIS BOURBONNAIS-2004- Dunod Paris" Econométrie, France.

الهوامش

- ¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 27.
- ² أعمار يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 35.
- ³ فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 118-122.
- ⁴ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 29.
- ⁵ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 67.
- ⁶ محمد باهر عتل، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، ط 3، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998، ص 233.
- ⁷ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، OPU، الجزائر، ص 120.

⁸ بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2010، ص 306.

⁹ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 09.

¹⁰ Augmented Dekey-Fuller test.

¹¹ Akaike info critetion and schawrz criterion.

¹² REGIS BOURBONNIAIS (2004), "Econométrie", Dunod, Paris - France, p 264.

¹³ Op.cit, p 267.